

تلخيص دروس الجغرافيا السنة الثامنة

1. خريطة التفاوت في التقدّم في العالم

- * إنّ التفاوت في التقدّم هو السمة المميّزة لعالمنا اليوم يتجلّى هذا التباين من خلال عديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.
- المؤشرات الاقتصادية: يحتكر العالم المتقدم 80% من ثروة العالم ويسيطر على أذفاه التجارية والمالية رغم أنّه لا يمثل سوى 20% من سكانه ويتمتع الأفراد فيه بدخل سنوي مرتفع أما العالم النامي الذي يضمّ 80% من سكان العالم فهو لا يملك سوى 20% من ثروة العالم وله وزن تجاري ومالي ضعيف إذ يعيش خمس متسكانيه (أي حوالي المليار) تحت عتبة الفقر.
- المؤشرات الاجتماعية: تمكّنت الدول المتقدمة من تلبية الحاجيات الأساسية لسكانها من غذاء وصحة وتعليم في حين أن معظم الدول النامية غير قادرة على ذلك إذ تعاني من سوء التغذية وضعف التأطير الصحي والأمية.
- المؤشرات الديمغرافية: تمكّنت الدول المتقدمة من التحكم في النمو الطبيعي للسكان وأصبحت مجتمعاتها تتميز بالتهرم بينما مازالت أغلب الدول النامية في مرحلة الانفجار الديمغرافي إذ يضاعف عدد سكانها في أقلّ من ثلث قرن وتتسم مجتمعاتها بالفتوة، لكن بعض الدول النامية تحكمت في نموها الديمغرافي كتونس والصين.

* تركيبة العالم:

العالم المتقدم أو دول الشمال: يضم أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان وأستراليا. برز في صلبه الثالوث الذي يتحكم في الاقتصاد العالمي ويتكون من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان.

العالم النامي أو دول الجنوب أو العالم الثالث: يضمّ أمريكا الوسطى والجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية وآسيا الشرقية والدول العربية.

إلا أن العالم النامي غير متجانس حيث لا يوجد عالم ثالث واحد بل عوالم ثلاثة وهو يضمّ عديد المجموعات: الدول النفطية الغنيّة، الدول الصناعيّة الجديدة، الدول متوسّطة النموّ والدول الأقلّ تقدّمًا.

2. الولايات المتّحدة الأمريكيّة: مظاهر القوّة الاقتصاديّة

* الولايات المتّحدة هي أوّل قوّة اقتصاديّة في العالم فرغم أنها تضمّ أقلّ من 5% من سكان العالم فإنّها توفرّ حوالي 30% من الناتج الخام العالمي و20% من الإنتاج الصناعي في العالم و50% من مبيعات الأسلحة و24% من الصادرات العالميّة للقمح... تتجلى قوّتها في كل القطاعات الاقتصاديّة.

- في قطاع الخدمات: هو أوّل قطاع في التشغيل إذ يوفر 76.5% من مواطن الشغل ويحتلّ المكانة الأولى في الاقتصاد حيث يساهم بـ77% من الناتج الداخلي الخام ويسجّل ميزانه مع الخارج فائضا بـ48 مليار دولار وهذا الفائض يساهم في تسديد جزء من عجز الميزان التجاري.

يتميّز هذا القطاع بالتنوع ويضمّ خاصة الخدمات العالميّة كالبنوك والتأمين والبحث العلمي وهي التي تساعد على تنشيط الاقتصاد الجديد الذي يشهد نسق نموّ سريع وهي الأقدر على خلق مواطن شغل جديدة فالولايات المتّحدة هي أوّل دولة اقتحمت مرحلة الاقتصاد اللامادّي.

- في القطاع الصناعي: هي أيضا أوّل قوّة صناعيّة في العالم ويتميّز هذا القطاع بالتنوع ويضمّ كلّ الأجيال الصناعيّة، ويتجلى تفوّق الولايات المتّحدة في الصناعات ذات التكنولوجيا العالميّة فهي الأولى في الصناعات الجوفضائيّة (طائرات - صواريخ...) وفي الصناعات الالكترونيّة والنوويّة والأدوية والأسلحة تحتلّ المؤسسات الأمريكيّة المراتب الأولى في العالم مثل بوينغ في صناعة الطائرات - أكسون موبيل في الصناعات البتروليّة، جنرال موتورس في صناعة السيارات... تشهد الصناعة الأمريكيّة تحولات قطاعيّة ومجالية تعكس قدرتها على التأقلم مع الاوضاع العالميّة من خلال تراجع الصناعات القديمة والتوجه نحو الصناعات الحديثة وتراجع وزن الحزام الصناعي القديم و بروز حزام الشمس المستقطب

للصناعات الحديثة بفضل أقطابه العلميّة المتعدّدة.

- في القطاع الفلاحي: هو الأوّل في العالم إنتاجاً وتصديراً ويحتلّ المرتبة الأولى في إنتاج الذرة والصوجا واللحوم، يسيطر على الأسواق العالمية في المنتجات الأساسيّة كالقمح حتى أنّ الولايات المتحدة تستعمل فلاحتها كسلاح أخضر، أي كوسيلة ضغط على الدول لفرض شروطها ولخدمة مصالحها.

* هذه القوّة الاقتصادية الهائلة تشهد بعض المشاكل والصعوبات من بينها المنافسة الخارجية الحادّة خاصة من قبل القطبين الآخرين الاتحاد الأوروبي واليابان وكذلك من قبل بعض القوى الصاعدة كالصين.

3. الولايات المتّحدة الأمريكيّة: دعائم القوّة الاقتصاديّة

تستند القوّة الاقتصاديّة الأمريكيّة إلى جملة من الدعائم البشريّة والتنظيميّة والطبيعيّة.
* مزايا الرصيد البشري:

تملك الولايات المتّحدة أكبر سوق استهلاكيّة في العالم بفضل وفرة عدد سكانها (296.5 مليون ساكن - المرتبة 3 في العالم) وارتفاع دخل الفرد (41900 دولار).

يستفيد الاقتصاد من طاقات عمل هائلة تضمّ أصحاب الكفاءات والعمال غير المختصّين.

ساهمت الهجرة الوافدة منذ أكثر من قرنين في تكوين المجتمع الأمريكي وهي مازالت تساهم في النموّ الديمغرافي والحدّ من تباطؤ النموّ الطبيعي للسكان والتهرّم التدريجي للمجتمع وكذلك في توفير يد عاملة مختصة وغير مختصة. أدّت هذه الهجرة إلى تنوع المجتمع الأمريكي فثلاثة أرباع من البيض أكثرهم من أصل أوروبي لكن نسبة الأقليات العرقيّة من السود والآسيويين والهسبانيك في تزايد.

يتّسم المجتمع الأمريكي بكثرة حركيّته ممّا ساعد على تنشيط المناطق الجنوبيّة والغربيّة التي أصبحت تقوم بدور هام في تدعيم الاقتصاد. هذه الحركيّة المتواصلة أدّت إلى تغيير توزيع السكان حيث تراجع الوزن الديمغرافي للشمال الشرقي وتزايد وزن حزام الشمس.

يعيش 80% من السكان في المدن فالمجتمع الأمريكي هو مجتمع حضري تقوم المدن بدور رئيسي في الاقتصاد فهي توفر 98% من مواطن الشغل في الصناعة والخدمات وتساهم في تدعيم النفوذ الأمريكي في الخارج بفضل وزنها إذ تضم المقرات الاجتماعية لأكبر الشركات والبنوك في العالم. من أهم هذه المدن نيويورك - لوس أنجلس - شيكاغو.

* نجاعة النظام الاقتصادي:

يتخذ تدخل الدولة في الاقتصاد عديد المظاهر فهي تنظّمه وتحميه وتموّل البحث العلمي وتفتح الأسواق وتلعب دور الحريف والمشغل للعديد من القطاعات.

تعتبر المؤسسات الكبرى قاطرة الاقتصاد الأمريكي إذ توفر الجزء الأكبر من الإنتاج وتتمتع بمواقع هامة على الصعيد العالمي. إلى جانب هذه المؤسسات العملاقة توجد الآلاف من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تساهم بقسط محترم في الإنتاج وتتعامل مع المؤسسات الكبرى تعاملًا وثيقًا.

يتسم الاقتصاد الأمريكي بترابط قطاعاته في إطار مركبات ضخمة مثل المركب الصناعي العسكري والمركب الفلاحي الصناعي الخدمي.

- يستند الاقتصاد الأمريكي إلى حجم هائل من الاستثمارات توفره المؤسسات والبنوك وكذلك عديد الأطراف الأجنبية كالاتحاد الأوروبي واليابان.

تملك الولايات المتحدة أسبقية علمية وتكنولوجية جعلتها تحتل الصدارة في ميدان التكنولوجيات العالمية.

* مزايا الوسط الطبيعي:

المجال الأمريكي شاسع يغطي 9.4 مليون كلم (المرتبة 4 في العالم) تسود فيه السهول الكبرى وتمتد المساحة الصالحة للزراعة على 3.7 مليون كلم². تتسم مناخاته بالتنوع هذا بالإضافة إلى طول السواحل والانفتاح على البحار والمحيطات مما يمكن من تكثيف المبادلات التجارية.

تتميّز الثروات الطبيعيّة بالضخامة والتنوّع منها الثروة المائيّة التي تساهم في توسيع الأراضي السقويّة والغابيّة والمنجميّة والطاقيّة إلا أنّ الثروات الباطنيّة غير كافية إذ تعاني الولايات المتّحدة من عجز خاصة في الموازنة النفطية.

كلّ هذه العوامل ساهمت في بناء أول قوّة اقتصاديّة في العالم.

4. مظاهر النفوذ الأمريكي في العالم :

تتعدّد مظاهر النفوذ الأمريكي في العالم.

* النفوذ الاقتصادي:

أول قوّة مالية: تتجلّى من خلال هيمنة الدولار فهو أول عمليّة تحدّد بها أهم الأسعار العالميّة ويمثل أهمّ رصيد من العملات الصعبة في البنوك المركزيّة. تظهر هذه القوّة كذلك من خلال البورصات ومنها بورصة وال ستريت بنيويورك التي تعتبر القلب النابض للاقتصاد الأمريكي والعالمي فهبوط أسعارها ينذر باندلاع أزمة عالميّة.

أول قوّة تجارية: تغزو البضائع الأمريكي كل أسواق العالم وهي بضائع ذات قيمة تكنولوجيّة عالية إلا أنّ هذه القوّة تنافسها اليابان والاتحاد الأوروبي وكذلك بعض الدول الصاعدة كالصين.

انتشار عالمي للمؤسسات الأمريكيّة: تحتلّ هذه المؤسسات المراتب الأولى في العالم. يفوق رقم معاملاتها أحيانا الناتج الداخلي الخام لبعض الدول، تتوطن في كل أنحاء العالم بفضل فروعها وتساهم في تدعيم النفوذ الأمريكي في الخارج.

* النفوذ الثقافي:

للولايات المتّحدة إشعاع ثقافي وإعلامي كبير بفضل لغتها (اللغة الأنكليزيّة) ووكالات الأنباء مثل سي آن آن والمحطّات التلفزيونيّة وإنتاجها السمعي البصري الغزير كالسينما (هوليوود).

هذا الإشعاع الثقافي يساعد على نشر نمط العيش الأمريكي: النمط الغذائي (كوكا كولا - ماكدونالدز) اللباس "الدجين" عادات الترفيه...

كل ذلك يدفعنا إلى الحديث عن "أمركة" العالم أي نشر العادات والتقاليد واللغة الأمريكية ومن خلالها المنتج الأمريكي في العالم.

* النفوذ العسكري:

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1991 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم: تقوم بدور الشرطي، تكثفت تدخلاتها في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (أفغانستان - العراق) وانتشرت قواعدها في كل القارات والمحيطات لبطس نفوذها العسكري ولحماية مصالحها كما أصبح البيت الأبيض مصدر القرارات التي تؤثر في العالم بأسره.

هذه القوة الهائلة بدأت تلقى منافسة جدية من قبل الاتحاد الأوروبي لا سيما في الميدان الاقتصادي.

5. الاتحاد الأوروبي: دعائم القوة الاقتصادية :

* أنجز البناء الوحدوي للاتحاد الأوروبي على مراحل منذ حوالي خمسين عاما. فقد ازداد عدد الدول الأعضاء من 6 سنة 1957 إلى 27 سنة 2007 (وهناك بلدان أوروبية أخرى مرشحة للانضمام) وأصبح عدد السكان يناهز 490 مليونا (سنة 2007).

* إن السياسات الأوروبية المشتركة التي كانت في البداية متقصرة على المبادلات التجارية (في نطاق "السوق الأوروبية المشتركة") اتسعت شيئا فشيئا لتشمل حرية تنقل الأفراد والسلع والأموال والخدمات.

* فقد تطورت مثلا أهداف السياسة الفلاحية المشتركة من تحقيق الاكتفاء والقدرة على التصدير إلى البحث عن الجودة واستقرار السوق والمحافظة على البيئة وتوفير الغذاء السليم.

* يمثل البحث العلمي رهانا كبيرا للسياسة الأوروبية المشتركة نظرا لقدرته على دفع عجلة الإنتاج والإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. لذلك وجدت آلية تعرف باسم "البحث والتنمية" هدفها تشجيع المؤسسات على البحث في كيفية تطوير إنتاجها كما وكيفا. ونتيجة لذلك تطورت الميزانية المخصصة للبحث العلمي بأوروبا لتبلغ 186 مليار يورو سنة 2002.

* أما بالنسبة للصيد البشري فرغم تطوّر العدد الجملي للسكان (490 مليون نسمة سنة

2007) ورغم تحسن مستوى العيش الإجمالي الأوروبي (إذ بلغ معدل دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام أكثر من 21000 يورو) إلا أنّ ما يميّز الوضع الديمغرافي الحالي للسكان هو ظاهرة التهرّم والتباينات الكبيرة بين مستوى العيش بالدول الشرقية المنضمّة حديثا للاتحاد (لتونيا 8800 يورو).

* من جهة أخرى يتميّز المجال الأوروبي بالشساعة (4.241.000 كم2) وبتنوّع تضاريسه ومناخاته وإذ يعدّ ذلك أمرا إيجابيا بالنسبة للنشاط الفلاحي فإنّ ما يحتويه من ثروات نفطيّة ومنجميّة تعدّ دون حاجيات الاتحاد الأوروبي لذلك فهو في تبعية متواصلة بالنسبة لمصادر الطاقة (فقد استورد الاتحاد سنة 2003 ما لا يقلّ عن 864 مليون طن من النفط).

* على أنّ ما يميّز الاتحاد الأوروبي هو قدرته على التحكّم في مجاله وذلك بفضل شبكات النقل (الجويّة والبحريّة والبريّة) وشبكة حضريّة متطورة ومكتملة. وقد مثّلت هذه الشبكات ركيزة أساسيّة لضمان الاندماج الأوروبي المنتظر وتحقيق أهداف التنمية.

. الاتحاد الأوروبي: مظاهر القوّة الاقتصاديّة :

* حقّقت السياسة الأوروبيّة المشتركة العديد من الأهداف في مختلف المجالات الاقتصاديّة وأضحى الاتحاد الأوروبي قوّة اقتصاديّة عالميّة منافسة للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

* فبفضل السياسة الفلاحيّة المشتركة (المعتمدة أساسا على دعم مجهودات الدول الأعضاء في مجالي البحث العلمي وتطوير أساليب العمل وتشجيع الفلاحين). ارتفع نسق الإنتاج وأصبح الاتحاد يحتلّ المراتب الأولى في عديد المنتوجات مثل الحليب والحبوب واللحوم ويلبي بذلك نسبة كبيرة من حاجيات السوق الإستهلاكيّة المتناميّة (490 مليون ساكن سنة 2007) ويوفّر كمّيّات متزايدة للتصدير.

* أفرزت السياسة الفلاحيّة المشتركة عدّة صعوبات تتمثّل خاصة في تنامي مصاريف صندوق الدعم وتراكم فوائض الإنتاج وحده المنافسة في التصدير.

* في المجال الصناعي سجّلت بعض المشاريع المشتركة نجاحا أوروبا وعالميا على غرار المركبة الفضائيّة "أريان" التي شارك في صناعتها كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وبلجيكا وغيرها... أو طائرة الآرباص التي أضحت المنافس الرئيسي لطائرة بوينغ الأمريكيّة.

* أصبح الاتحاد الأوروبي يحتلّ المراتب الأولى في العديد من القطاعات الصناعيّة مثل صناعة السيارات والصناعة النوويّة والصناعة النفطيّة... ورغم ذلك لا يزال يشكو تأخيرا نسبيا

في صناعات الجيل الثالث مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

* يكتسي قطاع الخدمات أهمية بالغة في الاتحاد الأوروبي وذلك بفضل وجود بنية أساسية متطورة تربط أطراف الاتحاد (طرق سريعة - مطارات - موانئ - سكك حديدية) وهو ما يعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق سياسة التكامل والإدماج داخل البناء الوحدوي.

* وللاتحاد الأوروبي مكانة متميزة في التجارة العالمية إذ يهيمن على خمس المبادلات التجارية العالمية ويربط علاقات تجارية مع جميع أنحاء العالم وبالخصوص مع أمريكا الشمالية والصين واليابان.

* غير أن هذا النجاح لا يحجب العديد من النقائص مثل التباين الكبير بين الدول "القديمة" (المؤسسة للاتحاد) مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا والدول الجديدة المنضوية حديثاً تحت الاتحاد وأغلبها من أوروبا الشرقية مثل لتونيه وبولونيا أو المجر... فالنتاج الداخلي الخام للفرد بالكسمبورغ مثلاً يفوق سنة 2003 خمسة مرات الناتج الداخلي الخام للفرد بليتونيا. إلى جانب مشاكل التلوث والمحافظة على البيئة السليمة ومشكل التبعية الطاقية أو مشكل الاستثمارات و"هجرة" المؤسسات الصناعية خارج أوروبا بحثاً عن الامتيازات الجبائية واليد العاملة الرخيصة الأجر.